جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

المحاضرة السابعة

المطلب الثالث

تعديل خطة البحث والمشتركات الأساسية بين الخطط

الفرع الأول: تعديل خطة البحث.

الفرع الثاني: مشتركات أساسية بين خطط البحوث القانونية.

الفرع الأول

تعديل خطة البحث

بعد أنْ يضع الباحث مشروع خطة بحثه بالتعاون والتنسيق مع استاذه المشرف، يُثار السؤال عما اذا كانت تلك الخطة جامدة وغير قابلة للتعديل أو أنها يمكن أنْ يجري عليها تعديل من قبل الباحث؟ للجواب على هذا السؤال، يلاحظ أنْ الباحث مع مرور الوقت وأثناء الكتابة سوف يجد نفسه قد قطع شوطاً في مشكلة البحث، فاتضحت أمامه الكثير من الأمور المهمة بعد التعمق بالدراسة، وبرزت أمامه عدة أفكار جديدة، فيقرر أنَّ من الأنسب إضافة فرع، أو دمج مطلبين معاً، أو إلغاء فقرة معينة، أو فصل معين أو مبحث معين مثلاً وهكذا.

إنَّ اعتماد خطة البحث–كما سبقت الإشارة–كخطة أولية، أو مشروع خطة، لا خطة نهائية، يتيح للباحث مجال التعديل والحذف والفصل والدمج بين مفرداتها طيل مدة الدراسة، شريطة أنْ يتصف

التعديل الذي يجريه الباحث على الخطة الأولية بصتين هامتين: الأولى عدم مساس التعديل بجوهر البحث وأساسياته، بمعنى ألاَّ يُدخل التعديل مفردات للخطة تتنافى مع أصل مشكلة الدراسة، ولا يخرج منها مفردات وعناوين جوهرية تدخل في صلب موضوعها، الصفة الثانية: حصول موافقة المشرف على تعديل الخطة.

وغالباً ما يقترح الباحث تعديل خطة بحثه، بناء على ملاحظات معينة وقف عليها، أو مستجدات برزت لديه على شكل فكرة أو وجهة نظر قابلة للنقاش، وأنسب مِنْ يُناقش الباحث معه هذا التعديل، أو الأفكار المستجدة، هو الاستاذ المشرف، على أنْ يُترك أمر اقرار التعديل أو التغيير في الخطة من عدمه للأستاذ المشرف، لاسيما وأنَّ تعديل الخطة لا يقتضي موافقات رسمية من الإدارة الجامعية، كما هو الحال بشأن تعديل عنوان الرسالة، ما لم يشمل التعديل جزءً جوهرياً، ونسبة كبيرة من الخطة، لا مجرد تعديل عدد من الأفكار، ففي مثل هذه الحالات يكون الباحث أمام موضوع جديد ذي خطة جديدة، تتطلب–غالباً–تغيير موضوع البحث، وربما تسجيله من جديد في الجهة الجامعية المختصة.

الفرع الثاني

مشتركات أساسية بين خطط البحوث القانونية

هنالك جملة من المبادئ المشتركة بين جميع البحوث تقريباً تتعلق بإعداد خطة الدراسة، هذه المشتركات يطلق عليها اسم الإطار النظري للبحث، إذ يجب أنْ يحتوي الفصل الأول أو الفصل التمهيدي، في جميع البحوث، التعريف بمشكلة البحث، وتمييز موضوع البحث عن غيره من الأوضاع التي تتشابه به، دراسة التطور التاريخي له، مع بيان موقف الشريعة الاسلامية الغراء من الموضوع في عدد من البحوث حسب رغبة الباحث، وأهم ما يجب أنْ يشتمل عليه الإطار النظري للدراسة، ما يأتي:

أولاً: التعريف بموضوع البحث وكلماته المفتاحية:

يفضَّل أنْ يصدِّر الباحث مقدمة بحثه، عبارة جذابة يقتبسها من مادة قانونية أو قول فقيه مشهور في القانون، أو خلاصة مضمون حكم قضائي، وما إلى ذلك، بحيث يكون ذلك مفتاحاً للأفكار التي سيطرحها أو المواضيع التي سيناقشها.

وعلى الباحث أنْ يطرح عنوان البحث حرفياً، في الجمل أو الأسطر الأولى من المقدمة، ويمكنه استعارة العنوان تماماً حينما يختم الفقرة الأولى من بحثه بجملة: ((...وعليه فإنَّ الموضوع المطروح للبحث والمعالجة هو...))، ويكتب العنوان حرفياً.

بعد ذلك يبدأ طرح الحقائق التي تتجاوز الموضوع ذاته، أو ربما يطرح قضية بعينها تتضمن حقيقة يحدد من خلالها موضوعه على وجه الدقة، ولا شكَّ أنَّ طرح الموضوع بهذه المنهجية يساعد على إظهار الفكرة المنطقية التي يبرز من خلالها موضوع البحث، وبالتالي يعطي الباحث انطباعاً ايجابياً عن فكره القانوني سلفاً.

ثانياً: التمهيد لموضوع البحث:

يقوم الباحث–بعد ذلك–بالتمهيد لموضوع بحثه، عبر إبراز الأبعاد والتأثيرات غير القانونية له، في الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية، الاخلاقية، الانسانية؛ لأنَّ التركيز على هذه الأبعاد هو ما يظهر أهمية البحث من الناحية القانونية، كما، يجب على الباحث أنْ يبرز مدى ارتباط موضوعه بالتطورات التي شهدتها الجوانب المذكورة في الحياة حتى استقرت على ما هي عليه وقت كتابة البحث.

يعني التمهيد لموضوع البحث طرحه من خلال ثلاثة أمور رئيسة على الأقل هي: الإشكالية، المصادر، الحلول القانونية، ويجب في المقدمة التي تمهد للموضوع، مراعاة تجنب بيان الحلول الراهنة لموضوع البحث في القانون أو القوانين محل الدراسة من قبل الباحث، بل عليه الاقتصار على إثارة التساؤلات، والإشارة الموجزة للعموميات؛ لأنَّ تفاصيل الحلول الراهنة هي مادة ومضمون أجزاء البحث (فصوله) الاثنين أو الثلاثة.

ثالثاً: التطور التاريخي لمشكلة البحث:

بيان التطور التاريخي لمشكلة البحث، أمر مهم، رغم أنه أمر نسبي يختلف من موضوع لآخر، مثلاً عند تناول إبرام العقود الالكترونية، لا يتجاوز التطور التاريخي حقبة أمدها بضع سنين سابقة، كون هذه البحوث من المسائل المستجدة على النظرية العامة في القانون المدني، على العكس مَّما لو تناول موضوعاً قديم الجذور، كجريمة القتل أو عقد البيع، إذ سيبدأ الباحث دراسة التطور التاريخي من حقبة موغلة في القدم، منذ عصر الرومان أو قبلها، وهكذا.

رابعاً: الطبيعة القانونية لمشكلة البحث:

الوقوف على الطبيعة القانونية لمشكلة البحث من المسائل المهمة في البحث القانوني، بعد بيان التطور التاريخي لموضوع الدراسة، فعند البحث في موضوع (ضمانات المتهم أثناء مرحلة المحاكمة) مثلاً، يكون مهماً الوقوف على الطبيعة القانونية لضمانات المحاكمة، هل هي حق أم رخصة أم إجازة أم هي مكنة؟ وبعد تحديد الطبيعة القانونية، يفترض أنْ تكون قد تكونت صورة شبه كاملة عن موضوع البحث.

خامساً: أهمية الموضوع:

يبرز الباحث–من ثمَّ–أهمية موضوع بحثه من الناحية القانونية، ببيان حجم المشاكل والمسائل القانونية التي ينطبق عليها، وبالتالي المبادئ والقواعد القانونية التي يثيرها، ويفضل الإشارة إلى أهمية المبادئ والقواعد القانونية التي يطرحها البحث على صعيد التشريع والقضاء والفقه، تليها أصداء وتأثيرات البحث على بقية الأنظمة القانونية التي لها مساس به من قريب أو بعيد.

ويتوجب على الباحث الإشارة إلى الحلول الموجودة لموضوع البحث في القانون أو القوانين محل الدراسة، وما إذا كانت هذه الحلول تقليدية مستقرة، أم أنها معاصرة مستحدثة، وما إذا كانت تتشابه مع حلول لذات الموضوع خلال مسيرة التطور التاريخي للقواعد القانونية المنظمة لها، أو في القوانين المقارنة.

سادساً: عرض إشكالية البحث:

ثمَّ يتوجب على الباحث أن يعرض الخصوصية أو الإشكالية التي يطرحها البحث، وكيف يفهمها هو كباحث في القانون، بعد ذلك عليه أنْ يعرف التعابير والمصطلحات الفنية الأساسية الواردة في العنوان، ويبين مفهومها القانوني بدقة ووضوح، ثمَّ يلمح–بفطنة–إلى النظام أو الأنظمة القانونية التي لها علاقة بموضوعه سواء من قريب أم من بعيد.

سابعاً: تحديد نطاق الدراسة بدقة:

بعد ذلك يصِّرح الباحث بأنه يستبعد من نطاق بحثه الجوانب التي تخرج عن موضوعه، أو التي لا يحقق البحث فيها أية فائدة علمية أو عملية، وإنْ كانت ممَّا يعتقد للوهلة الأولى أنها ذات علاقة بالموضوع، وهذا التقيد بالخطوات المذكورة في المقدمة يؤدي إلى تحديد موضوع ونطاق البحث بدقة ووضعه في إطاره القانوني الصحيح.

ثامناً: صعوبات البحث:

وإذا كان الباحث قد عانى صعوبات معينة، في جمع المادة العلمية، أو طريقة اختيار التصميم، أو أسلوب عرض المادة العلمية، أو الوصول إلى البيانات والاحصائيات المتعلقة بموضوعه، وما شابه ذلك من صعاب، فعليه التنويه عنها، وبيان كيفية تجاوزه لها بأمانة ودقة.

وكلما تجاوز الباحث هذه المسألة كلما شكل ذلك عامل رصانة في بحثه، فيفضل له تجنب الاشارة إلى صعوبات غير موجودة، أو قليلة الأهمية، لأنَّ ذلك يعطي انطباعاً بتركيز جهوده على المادة العلمية التي تخص بحثه، دون التفات إلى الصغائر.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

يجب على الباحث، أنْ يشير في مقدمة بحثه إلى الدراسات السابقة في الموضوع، مع ذكر موجز لأسماء وصفات وعناوين الباحثين، وإلى المراحل التي انتهت إليها دراساتهم، ثمَّ يبين التميز أو الخصوصية التي يريد طرحها عمَّا طرحه سابقوه، ليكون المتلقي على دراية بالموقف البحثي الكامل للموضوع في الحياة الأكاديمية، والإضافة التي يقدمها إلى المكتبة.

والملاحظ، عزوف الكثير من الباحثين عن إيراد الدراسات السابقة، وهو أمر غير صحيح؛ إذ تنفع الإشارة لتلك الدراسات في إظهار قيمة البحث والجدّة التي تميزه، من جانب، ومن جانب آخر، تؤكد الأمانة العلمية للباحث في التنويه بجهود سابقيه ضمن المضمار ذاته.

عاشراً: منهجية الدراسة:

على الباحث أنْ يوضح في هذا الموضع، المنهج العلمي الأكاديمي الذي سيعتمده في معالجة موضوع بحثه، إنْ كان ذا طبيعة تحليلية، أم تطبيقية، أم مقارنة بين نظامين قانونيين معينين أو أكثر، وعليه الالتزام بهذه المنهجية من بداية بحثه حتى نهايته؛ ما دام قد ألزم نفسه بها، وارتأى معالجة موضوعه من خلالها.

حادي عشر وأخيراً: إعلان التصميم:

على الباحث أن يتخذ من المقطع الأخير من مقدمة بحثه وسيلة لإعلان التصميم الذي اختاره لدراسة موضوعه، فيكون هذا الاعلان حلقة الوصل بين الأجزاء الأولى للمقدمة التي أبرزت محاور البحث، وبين الأجزاء التفصيلية لمضمون البحث.